

على الخلاف

كارثة المرفأ 2: نظام «التلحيم» فجّر وأحرق!

كارثة جديدة حلت في المرفأ امس. مهما قيل فيها، فهي لا تعبر سوى عن عجز كامل للسلطة. ان يحل حريقاً ضخماً في المرفأ بعد شهر من انفجار 4 أب، الذي تلتته إجراءات استثنائية لمنع حصول أي حادثة جديدة، يعني ببساطة ان الدولة قد تحلّت بالكامل. ليست المشكلة في مسؤولية هذا الجهاز او ذلك. صحيح ان الجيش. بوصفه المسؤول عن منطقة المرفأ هو المسؤول المباشر عن الحادثة، إلا ان ذلك لا يلغي ان التزقيم لم يعد يحدّي نفعاً. هي مشكلة نظام ومؤسسات بلغ فيها الهريات حدا لم يعد ينفع معه التزقيم

مع كل كارثة صار بديهياً الاستعداد للنفي تليها. قدر يعيشه سكان لبنان الذين لا يزالون يراهنون على سلطة أفقرتهم وأذلّتهم وقتلتهم وشردتهم. بالكاد بدأ الناس بتخطي جريمة 4 أب، حتى انشع حريق 10 ايلول ذاكراً ماسيهم مجدداً. ملع وقلق من تكرار المسامة، لم يتخذة التنظيمات التي تأتي ممن سبق أن طمان أن لا مواد خطيرة في المرفأ. ما حصل يؤكّد ان انفجار 4 أب الذي يمر عبره اكثر من 70 في المئة من أعمال الاستيراد والتصدير. لكن الصدفة وحدها تنجيه، لا الإدارة

شخص وجرح الآلاف، لم يكن كافياً لتغيير النهج. لا القوى السياسية ولا القوى الأمنية ولا القضاء ولا الإدارة اتعلّقت بطريقة العمل هي نفسها والاستهتار بأرواح الناس هو نفسه. صار جلياً ان الإهمال والفساد الذي انفجر مرة قادر على الانفجار ألف مرة، ما دامت السلطة هي نفسها. إن كانت سياسية أو أمنية أو قضائية أو إدارية أو مالية أو قنصلية، وما دامت التحقيقات في الانفجار تلتفت على المسؤوليات السياسية. لم يعد ينفع تاليف لجان التحقيق أو تحميل المسؤولية فلان أو علان. صار جلياً ان العطب بنيوي. وصار جلياً ان التزقيم يزيد من سدة الضرر. النظام كله معطل، وكذلك المؤسسات. لا الصلاحيات واضحة، ولا المسؤوليات، ولا اليات اتخاذ القرار، ولا سبل التواصل بين المؤسسات. ثمة منظومة مهترئة تماماً، ولا مجال لإصلاحها. بحسب التجربة، ليس أحدٌ في الجمهورية

المشهد السياسي

تعويضات الضمان كالدائم الصغيرة: الدولار ب3900 ليرة «المستقبل» يشكك الحكومة وحيداً؟

أجواء إيجابية أشاعتها مصادر القصر الجمهوري امس، في ما يتعلق بتشكيل الحكومة. تشير تلك الأجواء إلى ان حكومة من 18 وزيراً أخرى، بانتداب مفيد ان الزيارة لم تكن إيجابية، من دون ان يتضح تأثير ذلك على وجهة الحكومة. وفي المقابل، فإن بين القوى التي سمت مصمفي إلى ادبى لتروس الحكومة من يشير إلى انه لا يزال مصرأ على

الجيش نفسه خرج، منذ نحو أسبوعين، على اللبنانيين ببيان ليؤكد أنه «خلال الفترة الممتدة ما بين 14 و22 آب تم الكشف على 25 مستوعباً يحتوي كل منها على مادة حمض الهيدريك، كما تم اكتشاف 54 مستوعباً تحتوي على مواد أخرى (لم يحددها)، قد يشكل تسربها من المستوعبات خطراً». طلمان الجيش حينها إلى أنه «تمت معالجة تلك المواد بوسائل علمية وطرق آمنة، وتجرى متابعة هذه الأعمال بالتنسيق مع الإدارات المعنية العاملة ضمن المرفأ». أوحى الجيش في بيانه ان الأمور تحت السيطرة. وفي 10 ايلول تبين أنها لم تكن كذلك فأجأ الحريق التلحيم على مستودعات الذين لم يكن انفجار 4 أب كافياً لهم ليدركوا خطورة تخزين مواد قابلة للاشتعال من دون عملية حفظ علمية وآمنة، ومن دون إجراءات بديهية تمنع تكرار المصيبة.

بشكل أدق، بدأ الجيش الذي يعطيه قانون الطوارئ مسؤولية الحفاظ على الامن في بيروت، عاجزاً عن السيطرة على كيلومترين مربعين في المرفأ. وهذا يتطلب أولاً إقالة الضباط المسؤولين، وقبل انتظار نتيجة التحقيق الذي كلف المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات الشرطة العسكرية ومخابرات الجيش والأجهزة الأمنية إطفاء بيروت والدفاع المدني وفوج الحريق.

بحسب المعلومات التي اطلعت عليها «الأخبار»، فإن ورشة الحدادة الخاصة بـ ا. ح. اعتادت العمل في المرفأ بتعاقد عدد من مستأجري البناحت في السوق الحرة معها. وقد دخل عمالها امس للقيام بأعمال قَص حديد وتلحيم بناءً على طلب ج. ح. الذي يستاجر باحة من إدارة المرفأ في منطقة السوق الحرة، حيث بنى عدداً من العنابر التي يؤجّر مساحات فيها للشركات، الهدف من ورشة الحديد، على ما تردد، كان إزالة العوارض الحديدية التي سقطت على البضائع من جراء انفجار المرفأ، تمهيداً لإخراجها. بدأت الأعمال بالاستعانة بمعدات متخّج شرايات نارية، وتبين أنها كانت تحرق فوق براميل زيت ومئات الإطارات ومواد التجميل السريعة الاشتعال. كل تلك المواد الخطرة لم تسترّع اهتمام أحد؛ لا من اعطى الإذن بالعمل ولا من

حصل عليه. هكذا ببساطة، انطلقت الأعمال من دون الانتعاز من كارثة المرفأ. فلا أزيحت المواد الخطرة ولا اتخذت إجراءات وقائية، كالاستعانة بمهندس للإشراف على الورشة أو استعانة بفوج الإطفاء لمواجهة أي حالة طارئة. من شرارة اندلع حريق استمر لساعات طويلة، وادى إلى تكون سحب سوداء في سماء في بيروت، كما أدى إلى هرب عدد كبير من القاطنين من المناطق المحيطة خوفاً من انفجار جديد. ومع إطفاء



للمرة الثانية في غضون أقل من 40 يوماً، تنجو محطة التوليات، بالصدفة (هيلم الموسوي)

إطار المحافظة على السلامة العامة. كما طلب الى الأجهزة المعنية وإدارة المرفأ الكشف على محتويات العنابر والمستوعبات الموجودة في المرفأ حالياً والتدقيق فيها، للتأكد من طبيعة المواد الموجودة في داخلها ومدى خطورتها، خاصة بعد الشك في أن لا تكون البضائع الموجودة هي نفسها المحددة في المانفستو الجمركي.

وقد عرض رئيس المرفأ باسم القيسي أمينة، وتجرى متابعة هذه الأعمال في المنطقة الحرة في المرفأ على أرض مستأجرة من شركة bec logistics. وكان عمال يقومون بصيانة للسقف وتلمحيه في أماكن عديدة، وتساقتت شمرات التلحيم على مستودعات فيها مواد غذائية وزيت وديالبي ومواد تجميل سريعة الاستهباب. وأشار إلى أن الزيوت عادة للصليب الأحمر الدولي واليونيفيل وتبين أن الإهمال ناتج عن عدم اتخاذ صاحب المستودع الاحتياطات اللازمة، ولم يطلب الحصول على إذن بعملية التلحيم.

ونوقشت الإجراءات الواجب فرضها على المستودعات التي تحوي مواد خطيرة، وأيضاً جرى نقاش مطول في الإجراءات الكفيلة بمنع أي حادثة خطيرة مماثلة. وأقرّح إنشاء جهاز امن مرافى. كما تبين وجود 49 مستوعباً تحتوي على مواد قابلة للاشتعال ستجري اليوم معالجة وضعها مع أصحابها أو تلفها. أما المستوعبات غير الخطرة فيسطلب الى اصحابها تسلمها ومعالجة وضعها.

واقترح عون تاليف لجنة برئاسة الوزير ميشال نجار وعضوية ممثلين عن الأجهزة الأمنية في المرفأ ومن إدارته من أجل وضع تنظيم جديد للعمل داخل المرفأ وتحديد المسؤوليات، أي وضع آلية تنظيمية. ومن ضمن المقترحات إنشاء جهاز أمن المرفأ.

تمت جهة أخرى، تم التطرق في اجتماع المجلس الأعلى للدفاع الى موضوع السجن، وأشار وزير الداخلية إلى ان نسبة الاحتفاظ هي 200 في المئة، وهناك خشية من تفتش وباء كورونا، ما يهدد بكارثة اجتماعية، لكن حتى الآن لا إصابات. ومن الأهمية على شرح واقع المرفأ، من دون التطرق بالتفصيل إلى ما جرى امس، لكن مع الحديث عن الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكراره، فضلاً عن تدابير مستقبليّة وتعليمات عامة لتنظيم العمل في المرفأ في

هيلم الموسوي



بسير المحقق العدلي القاضي فادي صوّان ببطاء شديد في التحقيق الجارّي لكشف حقيقة ما حصل في مرفأ بيروت في الرابع من آب، ومحاسبة المسؤولين عن الإهمال والاستهتار الذي أوصل إلى انفجار الذي تسبّب بنبكتة بيروت. ورغم حرص صوّان على الابتعاد عن الأضواء، إلا أن الرجل يعمل على إيقاع الرأي العام والضغط الإعلامي في المنطقة الحرة في المرفأ على أرض مستأجرة من شركة bec logistics. وكانت تراجع المحقق العدلي عن قراره قبل يومين بالموافقة على نقل المدير العام الموقوف للجمارك بدرى ضاهر إلى سجن للجمارك. ورغم أن القرار مرفوض، فإن تراجع القاضي صوّان عنه، بسبب ضغط الإعلام والحملة التي شنتّ ضده، فهو مما يسجّل عليه وليس له. غير أن التدقيق في مسار التحقيق يُنبئ بأن خطوات القاضي صوّان تدوّن لإرضاء الرأي العام. وخير مثال على قرار توقيف عدد من الضباط العاملين في المرفأ إذ لا معيار واضحاً اتّبعه. كما أنّه حصر المسؤولية بالضباط الصغار من دون التأكد من دور رؤسائهم، وما إذا كان هناك تقصير من المستويات الأعلى.

أوقف القاضي صوان الضابطين في امرين مرافى. كما تبين وجود 49 مستوعباً تحتوي على مواد قابلة للاشتعال ستجري اليوم معالجة وضعها مع أصحابها أو تلفها. أما المستوعبات غير الخطرة فيسطلب الى اصحابها تسلمها ومعالجة وضعها.

واقترح عون تاليف لجنة برئاسة الوزير ميشال نجار وعضوية ممثلين عن الأجهزة الأمنية في المرفأ ومن إدارته من أجل وضع تنظيم جديد للعمل داخل المرفأ وتحديد المسؤوليات، أي وضع آلية تنظيمية. ومن ضمن المقترحات إنشاء جهاز أمن المرفأ.

تمت جهة أخرى، تم التطرق في اجتماع المجلس الأعلى للدفاع الى موضوع السجن، وأشار وزير الداخلية إلى ان نسبة الاحتفاظ هي 200 في المئة، وهناك خشية من تفتش وباء كورونا، ما يهدد بكارثة اجتماعية، لكن حتى الآن لا إصابات. ومن الأهمية على شرح واقع المرفأ، من دون التطرق بالتفصيل إلى ما جرى امس، لكن مع الحديث عن الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكراره، فضلاً عن تدابير مستقبليّة وتعليمات عامة لتنظيم العمل في المرفأ في

المجلس الأعلى للدفاع، دعا اليه رئيس الجمهورية ميشال عون. وبعد كلمتين لكل من عون والرئيس حسان دياب، أكدا فيهما ضرورة الإسراع في كشف المسؤولين عن الحريق ومحاسبتهم، توالى الوزراء المدعون وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية على شرح واقع المرفأ، من دون التطرق بالتفصيل إلى ما جرى امس، لكن مع الحديث عن الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكراره، فضلاً عن تدابير مستقبليّة وتعليمات عامة لتنظيم العمل في المرفأ في

المجلس الأعلى للدفاع، دعا اليه رئيس الجمهورية ميشال عون. وبعد كلمتين لكل من عون والرئيس حسان دياب، أكدا فيهما ضرورة الإسراع في كشف المسؤولين عن الحريق ومحاسبتهم، توالى الوزراء المدعون وقادة الأجهزة العسكرية والأمنية على شرح واقع المرفأ، من دون التطرق بالتفصيل إلى ما جرى امس، لكن مع الحديث عن الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكراره، فضلاً عن تدابير مستقبليّة وتعليمات عامة لتنظيم العمل في المرفأ في

هيلم الموسوي



هك يتخذ صوّان قراراته بحسب مزاج الرأي العام؟

الموكلة إلى استقصاء الأمن العام في المرفأ واكتشف ما ليس مذكوراً في النصوص الناظمة لعمل الأمن العام؟ هل يُعَلّ أن المحقق العدلي لا يعرف آلية عمل ضباط الأمن العام؟ وكيف يسمح بوضع بريئين في مصافٍ المشبّهة فيهم في جريمة بهذا الحجم؟ هل يستوي لديه من قام بواجبه المحدد قانوناً ومن تخاذل ولم يحرك ساكناً؟ وماذا عن ضابط امن الدولة الذي انقسم السراى بين قتائل بمكافاته ومطالب بمحاسبته؟ فرغم أنّ الوثائق المسيرة من تحقيق أمن الدولة توحى بأنه قصر في طريقة التعامل مع ملف

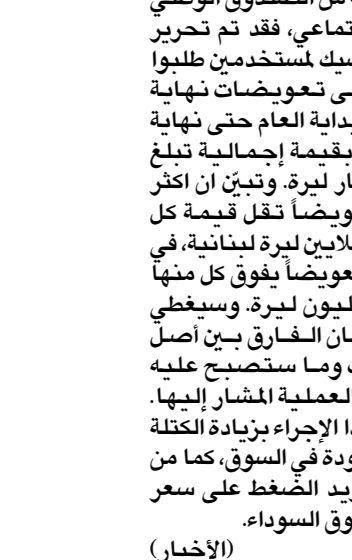
أوقف رئيس مكتب المرفأ قد خابر قيادته أم أنه أهمل ذلك عن قصد أو عفواً؟ وبالتالي من يتحمل المسؤولية عن الاستهتار الحاصل؟ وماذا عن قائد الجيش السابق والحالي العماديين جان فهوجي وجوزيف عون؟ ليس لزاماً، بناءً على كتاب الجيش المرفق بالملف بان لا حاجة للمؤسسة العسكرية بالتحيرات، سؤالها عن يتحمل مسؤولية تخزين المتفجرات في المواد المتفجرة أو تلك التي تدخل في تصنيع المتفجرات، ومن يمتلك صلاحيتها بحسب قانون الأسلحة

الاندلع امس حريق في مسرح الجريمة. حريق جديد مماثل للذي تسبب بالانفجار الاول في منطقة تجرّ بالآجهزة الأمنية التي تجهد لكشف ما حصل فعلاً. وهذا يتسبّب بأنّ الامن السائب لا يزال سئد الموقف في ظل

رأيتين الأول مفاده أنّ العالدين بدخل المرفأ ومخارجه وبمحتويات العنابر موجودون في السجن والراي الثاني يتحدث عن خشية من المحقق العدلي الذي لا يتردد في توقيف أحد إرضاء للراي العام حتّى لو كان مصدرأ قد تقدّم معلومات مفيدة للتحقيق.

ويزعم أصحاب الراي الثاني بأنّ من دل على مكان الأربعة أطان من معرفة ماذا حصل فعلاً؟ لم يُفهم المعيار الذي يسير القاضي صوّان وفقه بعد. فقد أوقف المدير العام السابق والحالي للجمارك، لكنه

هيلم الموسوي



تشاور الرئيس المكلف مع الكتل النيابية التي سفتّه، باستثناء تيار المستقبل. أضافت: «كيف ستبصّر النور حكومة من دون التشاور مع القوى التي ستتمسحها الثقة؟ وإذا وافقنا على ذلك، فهل سيقاوق الآخرون؟ وفي حال نالت حكومة كهذه الثقة، فهل ستتمكن من العمل والاستمرار؟».

على صعيد آخر، وافق المجلس المركزي لمصرف لبنان الأسبوع على الطلب المقدّم من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تحت عنوان «حماية القيمة الشرائية لتعويضات نهاية الخدمة». وطلب «الضمان» من مصرف لبنان معاملة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين والإجراء

الأرقام المقدّمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد تم تحرير نحو 13600 شيك لمستخدمين طلبوا الحصول على تعويضات نهاية الخدمة، منذ بداية العام حتى نهاية شهر تموز، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 440 مليار ليرة. وتبين أن أكثر من 6650 تعويضاً تقلّ قيمة كل منها عن 10 ملايين ليرة لبنانية. في مقابل 2280 تعويضاً يفوق كل منها عتبة الـ 50 مليون ليرة. وسيغطي مصرف لبنان الفارق بين أصل التعويضات وما ستصنح عليه بعد اعتماد العملية المشار إليها. ويساهم هذا الإجراء بزيادة لكما التقديرة الموجودة في السوق، على المتوقع ان يزيد الضغط على سعر الليرة في السوق السوداء.

هيلم الموسوي

